

اسم الفعل بين القراءة البنيوية والوظيفية

أ.م. د مؤيد مهدي فيصل

جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

m.fasal@utq.edu.iq

الكلمات المفتاحية: اسم الفعل، البنيوية، التركيب، الوظيفة

Abstract

This research deals with an important vocabulary from the vocabulary of the Arabic linguistic lesson that was occupied by researches both in the past and in the present which is (the verb noun) . This study tried to shed light on the problems occurring in the investigations on the name of the verb that resulted from the view of the ancient grammarians about it and the methodological foundations that they adopted to classify it within the nouns and term that they can it which carries the actual meaning with the semantic aspect not being given the necessary importance to .define the section to which the verb noun

Belongs, which this research will focus on by reviewing the opinions of ancient and recalcitrant grammarians on this topic

الملخص

يتناول هذا البحث مفردة مهمة من مفردات درس اللغوي العربي شغلت الباحثين قديماً وحديثاً وهي (اسم الفعل)، وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الإشكاليات الحاصلة بشأنه التي نتجت عن نظرة النحاة القدماء إليه، والأسس المنهجية التي اعتمدها لتصنيفه ضمن الأسماء إلى جانب المصطلح الذي أُطلق عليه الذي

يحمل معنى الفعلية، مع عدم إيلاء الجانب الدلالي الأهمية اللازمة لتحديد القسم الذي ينتمي إليه، وهو ما سيقوم هذا البحث بالكشف عنه من خلال استعراض آراء النحاة القدماء والمحدثين في هذا الموضوع .

توطئة : في مصطلحية(اسم الفعل) و أهميتها وفروضها

اسم الفعل أنموذج للمزج المصطلحي المتأسس على ثلاثية أقسام الكلام؛ فهو يدلُّ على إشكالية في المصطلح سببها اضطرابٌ في المنهج وصناعة قيود لا داعي لها، وهي بطبيعتها راجعة إلى منظومة معرفية صاغت آليات النحويين في معالجة موضوعات علم النحو.

وثمة تساؤلات دلالية تركيبية حول بنية مصطلح (اسم الفعل) مفادها: كيف يكون الفعل مضافاً إلى الاسم؟ لأنه إذا قصدنا بالفعل الدلالة الحديثة كان الأجدر أن يكون مصدراً، ومصطلح (المصدر) يعوض - حينئذٍ - عنه ويكون داخلياً في قسم الأسماء، أما إذا قصدنا بالفعل هو دلالة مادة اللفظ فهنا يبتعد المفهوم عن موضوعات علم النحو ليبدل في المعجمية وهو أيضاً داخل في قسم الأسماء وإذا قصدنا باسم الفعل ذلك الحدث المقترن بزمن فقسم الفعل يفي بهذا المصداق...

هذه التساؤلات من ناحية دلالة المصطلح وإشكالية مفهومه ، اما التساؤلات التركيبية فتتخذ التركيب الإضافي منطلقاً إذ نستفهم عن صلاحية الإضافة لأن تكون جنسية أي بمعنى اسم من الفعل ، او قد تفيد الاختصاص اي اسم للفعل بمعنى مختص بالفعل . فالاسم من الفعل هو المشتق والاسم للفعل تناقض ينفي الغاية الى تركيب المصطلح باسم الفعل .

لكن ما الذي دعا الى هذه الاشكالية وما الاهمية المرجوة من وجودها ؟ انه سؤال يتعلّق بفلسفة علم النحو والأسس التكوينية للمادة النحوية التي انطلقت من ثلاثية التقسيم الى جانب الاضافات التي قدمها النحو التعليمي .

ويمكن ربط مشكلاته بمنظومة المصطلح الفكرية المنبثقة من ثلاثية اقسام الكلام من جهة ومن جهة ثانية بعلامات الكلمات بمعنى ان البنية هي العنصر المهيمن على تصنيف اسم الفعل ولكن اين مصير الدلالة من هذه الهيمنة؟

أستطيع أن نحلل الموضوع في ضوء علم الدلالة ؟ او بتعبير اخر أيمكن اعتماد الدلالة أداة في التحليل لمعالجة موضوع اسم الفعل؟ وهذا ما سيفترض في المعالجة.

وبافتراض الدلالة أداة تحليلية تقويمية سيكتشف إلى أي مدى ستتحقق الدلالة على الفعلية أو الاسمية أو الدلالة على نوع آخر لا من هذا ولا من ذلك.

المبحث الأول: اسم الفعل عند القدماء :

رؤية سيبويه البنيوية وانعكاسها على (اسم الفعل):

يفصح سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عن رأيه في مطلع معالجته الموضوع قائلاً " هذا باب من الفعلِ سُمي الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تَوْخَذْ من أمثلة الفعل الحادث" ^(١) فهو يتحدث عن باب من الفعل ، لكنه يستدرك بأنه سمي بأسماء وضعت من دون الاخذ من الفعل الحادث فهي دالة على الفعل الحادث، ويفصل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ذلك قائلاً: "وأما دلالتها على ما تدلُّ عليه الأفعال من الأمر، والنهي، والزمان الخاص فإتّما استفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: "صه" دلّ ذلك على "اسكت" والأمر مفهوم منه، أي من المسمّى الذي هو "اسكت" و"هيات" اسم ومسمّاه لفظ آخر، وهو "بُعْد" فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم" ^(٢) من هنا نصل الى السبب في تعريفهم (اسماء الافعال) بأنها : ألفاظ نابت عن الأفعال معنى، واستعمالاً ^(٣) هو أنهم يتحدثون عن النيابة وليس عن الأصالة أي: عن الفرع وليس الأصل ... ولم يخرج معظم النحويين البصريين عن رأي سيبويه الظاهر هذا ^(٤). وفي هذا يقول أبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ) : " وذهب جمهور البصريين الى انها اسماء ويسمونها اسماء افعال . وذهب بعض البصريين الى انها افعال استعملت استعمال الاسماء وجاءت على ابنيتهما واتصلت بها الضمائر اتصالتها بالأسماء" ^(٥).

وهو ما يعكس تركيزهم على الجانب البنيوي لهذه الاسماء ، فقد اعتمد سيبويه ومعظم البصريين في معالجة (أسماء الافعال) على الجوانب البنيوية فقط ، مع علمهم بالوظيفة التي تؤديها هذه الكلمات ، الا انهم لم يستفيدوا منها في المعالجة، وبحسب الآتي: -

١- التعدي واللزوم : وهو عنصر يبين فعليتها فمنها "ما يتعدى فقولك زُويدَ زيداً فإتّما هو اسم قولك أَرُوذُ

زيدا | ومنها هَلُمَّ زيداً إِنَّمَا تريد هَاتِ زيداً | ومنها قول العرب حَيَّهَلَّ الثَّرِيدُ" (٦) اما اللازم منها " فنحُو قولك مَهْ مه وَصَهْ صه وَآهٍ وآيهٍ وما أَشبه ذلك" (٧)

٢. مدى تحقق العلامات (الاسميّة والفعليّة) : اذ وجدوا انه عدم تحقق تام لقبول العلامات الفعلية مع تواجد شكلي للعلامات الاسميّة هذا كله تمّ من غير الاخذ بنظر الاعتبار الوظيفة الدلاليّة للمفردة ، يقول سيوييه : "واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تَظْهَرُ فيها علامةُ المضمر وذلك أنّها أسماءٌ وليست على الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومِك ولكنّ المأمور والمنهَى مضمرانِ في النية" (٨)

وتفارق أسماء الأفعال الأسماء في أنّها لا تتصرّف تصرّفها، أي لا تكون مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا نحو ذلك إلا في الإسناد اللفظي ، وفارقت الأوصاف الأخرى التي تعمل عمل الفعل في أنّها عاملة غير معمولة حيث لا يسبقها أي عامل بما في ذلك حرف الجر الذي يلحق الاسماء ، وهذه الأسماء مبنية، والأصل في الأسماء الإعراب، وعملت فيما بعدها، وأصل الأسماء الإضافة (٩) . لكن مع هذا نجد في الجانب الآخر علامات غير متحققة لاثبات فعليتها ؛ إذ تفارق الأفعال في أنّها لا تتصل بها علاماتها، وهي جامدة غير متصرّفة، ولا تؤكّد بالنون، والأمر للواحد، والاثنتين، والجمع، والمذكر، والمؤنث منها بلفظ واحد، فلا تلحقه علامة نوع ولا عدد ولا يتقدّم معمولها عليها عند البصريين، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) من الكوفيين، والفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، واسم الفعل مع ما فيه من ضمير اسم مفرد، ولا تعمل مضمرة (١٠) .

فعلى الرغم من تقسيمهم الزمني للفعل ، الا أنهم انشغلوا بالجانب البنوي ؛ وكأن دلالة الزمن غير كافية والسبب هو مبدأ نيابة التسمية عن الفعل ذلك المبدأ الذي اقصى الوظيفة وابقى البنية لا غير .

٣. ضعف العمل وقوته : ترتب على النظرات البنوية السابقة آثار من ناحية ضعف العمل وقوته يقول سيوييه في معرض بيان مدى قوة عمل أسماء الأفعال "وليس لها قوّة الفعل فتقاس" (١١) وبناء على هذا رأى النحويون "أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول دراك زيداً ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيداً دراك وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز زيداً أدرك" (١٢) .

٤. المكونات التركيبية :

الأسماء المفردة والمضافة عند سيبويه(١٣): لقد قسم سيبويه اسم الفعل على قسمين هما الاسماء المفردة و الاسماء المضافة،^(١٤) اما الاسماء المفردة فتتكون من اسماء الافعال غير المتصرفة وقصد بها اسماء الافعال السماعية او المرتجلة نحو "اسم فعلٍ ماضٍ: وقد وردَ منه (هَيَّاهَتْ)، أي: بَعُدَ، و (شَتَّانَ)، أي: افترقَ، و (وَشَكَانَ وَشُرَعَانَ) (بتثليثٍ أولهما)، أي: أسرعَ، و (بُطَّانَ) بضمِّ الباءِ وكسرها وسكون الطاءِ)، أي: بطوءَ واسمُ فعلٍ مضارعٍ: وقد وردَ منه "أَوْهَ وَآهَ": أي: "أَتَوَجَّعُ"، وأُفِّ، أي: أْتُجَجِرُ، و "وا، وَوَاهَا، وَوَيَّ"، اي: أتعجَّبُ، (وَبَخٍ)، أي: أَسْتَحْسِنُ و (بَجَلٌ) أي: يكفي. واسمُ فعلٍ أمرٍ: وقد وردَ منه "صَه" أي: اسكُتْ، و "مَه"، أي: انكفِ، و "رُوَيْدًا" أي: "أمهَلْ"، و "ها، وهاءَ، وهَاكَ ... أي: حُدَّهْ، و "إِيه" أي: امضِ في حديثك أو زِدني منه، و "حيَّ على الصلاة وعلى الخير، وعلى العلم"، أي: هَلُمَّ إِلَى ذَلِكَ وَتَعَالَ مُسْرِعًا، وَحَيَّهَلْ الأَمْرَ"، أي: ائْتِه، و "على الأمر"، أي: أَقْبَلْ عَلَيْهِ، و "إِلَى الأَمْرِ"، أي: عَجَّلْ إِلَيْهِ، و "بِالأَمْرِ"، أي: عَجَّلْ بِهِ و "هَيَّا و "آمِينَ" أي: استجِبْ"^(١٥) اما المتصرفة^(١٦) فقصد بها المصادر وهو ما اطلق عليه المنقول عن مصدر مثل رويدا^(١٧) وهناك اسماء افعال جعلها سيبويه ضمن المصادر المتصرفة وقد وضعها من جاء بعده ضمن اسماء الافعال القياسية مثل حذار، و دارك^(١٨) فيما بعد، اما الأسماء المضافة فقد عبر عنها بقوله " وهذا باب من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماءٍ مضافةٍ ليستُ من أمثلة الفعل الحادِثِ ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل نحو رُوَيْدَ وَحَيَّهَلْ " ^(١٩) وقصد بها اسم الفعل المنقول من شبه الجملة الظرفية او الجار والمجرور من قبيل عليك ودونك واليك ومكانك وأمامك^(٢٠) .

الموازنة بين البنية والوظيفة:

وتبرز لنا في هذا المجال آراء ابي حيان الاندلسي ، الذي يَعدُّ من اهم النحاة القدماء الذين تناولوا موضوع اسم الفعل اذ قدم معالجات متعددة بشأنه و نظَّر للموضوع محاولا ان يأتي بجديد او بتطبيق مغاير معتمدا فيما طرحه على اعادة قراءة آراء السابقين و يلحظ في معالجته شيء لم يسبق اليه من ناحية نمطه التصوري حيث يفصح عن رأيه في مقدمة عنوان مبحث اسم الفعل قائلا : " باب في الكلمات المختلف فيها أهي اسماء او افعال او غيرها^(٢١) ويوحى هذا العنوان انه لم يقطع بنسبتها الى باب محدد وقد اكتفى بتسميتها كلمات وهو مصطلح اجرائي فيه من التعميم ما يدلُّ على تردده في اختيار رأي محدد، فهو يفتتح كتابته بتساؤل يشي بمزيد من الحيرة لكنها حيرة تتضمن مضمرا منهجيا حيث تأتير البنية التي اسسها النحويون منهجيا وواقعية الوظيفة حيث دلالة الزمن والحدث.

وينفرد بتقسيم أسماء الأفعال إلى مركبة من الجار والمجرور وغيره مثل حيهل وحيعل^(٢٢) وبسيط أي المصادر سواء السماعي أو القياسي أو المرتلج^(٢٣). وتقسيمه يعتمد على المستوى التركيبي. أي انه امتداد لبنوية سيبويه مع اختلاف اصطلاحي عن تقسيم سيبويه وسواه.

وينقل ابو حيان الآراء التي قيلت في اسم الفعل ذاكرة مسوغات كل رأي ، يقول: " ذهب الكوفيون الى أنها افعال حقيقية مرادفة الى ما تفسر به ، وذهب جمهور البصريين الى انها اسماء ويسمونها اسماء افعال . وذهب بعض البصريين الى انها افعال استعملت استعمال الاسماء وجاءت على ابنيتهما واتصلت بها الضمائر اتصالها بالاسماء ، وذهب ابو القاسم ابن القاسم (ت٦٠٨ هـ) من نحاة الاندلس الى ان نحو : مه وصه وبله مما ليس اصله ظرفاً ، ولا مصدرا افعال، وما اصله مصدر ، او ظرف ، فهو منصوب على اضمار فعل لا يجوز اظهاره . وذهب بعض المتأخرين الى انها ليست اسماءً ولا افعالا ولا حروفا ، فانها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ، ويسمونها خالفة ، فهي قسم رابع من قسمة الكلمة ، واختلف الذين قالوا : انها اسماء افعال ، فقيل مدلولها الفاظ افعال لا احداث ، ولا ازمان ، وتلك الافعال هي التي تدل على الحدث والزمان ، ... قيل هو ظاهر مذهب سيبويه ... فدلالته على الزمن بالوضع لا بالصيغة^(٢٤).

وفي هذا النص تظهر رؤيتان مغايرتان للرؤية التي كانت معتمدة من سيبويه ومن تابعه والملفت فيهما انهما اعتمدا على الوظيفة مع اختلاف في درجة الاعتماد فالكوفيون اعتمدوا على الوظيفة التي تؤديها المفردة فالزمن والحدث كافيان في التدليل على فعلية هذه الكلمات بصرف النظر عن العلامات التي وضعها النحويون لتمييز الكلمات وهم في ذلك يتبعون تعريف الفعل من الناحية المعرفية وليس من الناحية المدرسية او التعليمية فاذا دلت الكلمة على زمن وحدث فلماذا لا تكون فعلا؟ اما الرؤية الثانية فانها تستند الى جراءة في الطرح فبمجرد بحثهم عن قسم رابع افصحوا عن منهج يؤمن بالخروج من التقسيم الثلاثي فضلا عن انه يشعر بتفرد اللغة وعدم القدرة على حصرها منهجيا ورأيهم هذا يجعل من نظرتهم متوزعة بين البنية والوظيفة اذا لو كانوا يعتمدون البنية لأخذوا برأي معظم المدرسة البصرية ولو كانوا يستندون الى دلالة الكلمة لا غير لاتبعوا الكوفيين . لكنهم اتخذوا طريقا وسطا بين الامرين ..

ولعل هذه الآراء المعتد بها معرفيا جعلت أبا حيان في حيرة من أمره لذا عرض فكرته في الموضوع بصورة تساؤل لم ينته الخلاف فيه .

المبحث الثاني : اسم الفعل عند المحدثين :

تطور المعالجة بين التقليد والتجديد

الناظر في آراء المحدثين المجددين يجد انهم التفتوا الى الوظيفة وابتعدوا عن نظرية العامل في المعالجة ، ولم يعيروا اهتماما للعلامات الشكلية بل تمسكوا بالدلالة والاسناد بوصفهما ادوات معالجة تنتمي الى تواصلية اللغة واهدافها الابلاغية ووظائفها التعبيرية. ومع ذلك فهناك من المحدثين المجددين من ارتضى تقسيم القدماء وطريقة تفكيرهم في الموضوع ؛ فلم يبد رأيا وعلى هذا نستصحب رأيه الى الآراء المعهودة عند القدماء .ويمكن ان نقسم آراءهم بحسب الأقسام الثلاثة الآتية :

الاتجاه الأول : الاتجاه التقليدي المتابع للقدماء :

يلحظ عليهم سكوتهم عن الموضوع وإغفالهم معالجته . ويمثل هذا الاتجاه الدكتور ابراهيم انيس^(٢٥) وقد التفت اليه الدكتور فاضل الساقى بقوله : " لم يتطرق الاستاذ ابراهيم انيس الى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة وبالتالي لم نتمكن من معرفة رأيه فيها ، ورأي الذين وفقوا الى التقسيم الذي ارتضاه ، فما موقع صيغ المدح والذم ، والتعجب وما يسمى عند النحاة باسماء الافعال ، ... ان عدم تطرقه اليها يحملنا على الاعتقاد بأنه يرتضى ما قاله النحاة الاقدمون فيها وقد ذكرنا أن احكامهم عليها لم تسلم من المعارضة والنقد فلا داعي للتكرار "^(٢٦). وعليه فهذا الاتجاه امتداد لآراء سيبويه التي تستند الى البنية او الشكل مع اعطاء قليل من الاهتمام للدلالة او الوظيفة .

الاتجاه الثاني: الاتجاه التجديدي المرتبط بالتراث :

مثله الدكتور مهدي المخزومي، وقد أفاد من مصطلحات القدماء لكنه اضاف مفاهيم جديدة لمعظم تصوراتهم حول اسم الفعل ، وهو يصرح بترجيحه رأي الكوفيين في انتساب اسم الفعل الى الفعل وليس للاسم ، ويبيّن احتجاج البصريين لاسميتها بعدم جعلها في الافعال لعدم قبولها علاماته ، وبعدم جعلها في الاسماء لدلالاتها على الحدث والزمن، ويميل الى الرؤية الوظيفية التي اتخذها الكوفيون لدلالاتها على مايدل عليه الفعل قائلا : " واكبر الظن ان الكوفيين كانوا على حق في عدها افعالا حقيقية ، لانها افعال في دلالاتها واستعمالاتها ، فقد يليها الفاعل فيرتفع اي : انها تسند الى الفاعل اسناد الافعال اليه "^(٢٧) فهو في ذلك يستند الى عناصر الدلالة ،

ووظيفة الاسناد في اثبات ما ذهب اليه متابعا للكوفيين .

أمّا التتوين الذي ذهب البصريون الى جعله احد اسباب اطلاق مصطلح اسماء الافعال على هذه الافعال فهو عنده ليس دليلا على اسميتها وتكثيرها مثلما رأوا " لأن التتوين في نحو : صه ومه ليس تتوين التتكير الذي هو من خصائص الاسماء ، و لكنه نون لحقت هذه الابنية الثنائية لتكثيرها ، او تثليثها بعد أن استقرت الوحدة اللمية في الثلاثي ، ولذلك لم ينون منها ما كان كثير الحروف ، كهيات ، وشتان ، واواه ، ونزال وامثالها ، وما نون منها فتنائي غالبا ، كصه ، ومه ، وقد الحقت بها هذه النون لتكون على ثلاثة احرف ، يسهل النطق بها ، لأن اخف الابنية على لسانهم هو الثلاثي، فاذا زاد البناء على الثلاثي ثقل ، واذا قل عن الثلاثي يقل ايضا^(٢٨) يتضح من ذلك انه يستند الى عنصرى البنية والوظيفة في تفسير ظاهرة التتوين وقراءتها قراءة تنسجم مع معطيات اللمى اللغوى الحديث .

لكن اللمى المخزومى يعيد صياغة أسماء الأفعال، مخالفا بذلك البصريين والكوفيين، حيث يقرأ الموضوع قراءة وظيفية وسياقية مع بعض النظرات البنيوية . ومع هذا نجده يفيد من مصطلح اللمى المركبة، الذي استعمله ابو حيان ويوظفه بالمفهوم نفسه؛ اذ يرى ان حيهل ، حيهل ، هلم^(٢٩) افعال مركبة يقول : "أما حيهل : فهو فعل مركب ، اشكل امره على النحاة فجعلوه في اسماء الافعال ، لانه يدل على الحدث، فهو فعل في المعنى ، ولكنه لا يقبل احدى علاماته " ^(٣٠) وقد رأى ان حيهل مركبة من حي على وهلم مركب من (هل ام) او (ها لم) ، حي وعلى^(٣١).

أمّا القسم الاخر فيرى أنها ليست كلمات مفردة مثلما اطلق عليها ابو حيان ، انما هي افعال شاذة جامدة ، يقول : " وأما الافعال الشاذة اللمى التي سميت باسماء الافعال ، نحو : هيات ، وشتان ، واف ، وآه ، واواه ، وصه ، ومه ، ونزال ، وهات ، وتعال ، ..^(٣٢) وهذه النظرة حملت معها رؤية بنيوية وصفية فقوله بالشذوذ ليس المنع بل الخروج عن المألوف من التقعيد النحوى آنذاك . وقد ارجع بعض الافعال الى خط النحويين اللمى الدخيلة من السامية مثل امين .

أسماء الافعال المنقولة عن الظروف او الجار والمجرور : رفض المخزومى ان تكون اسماء افعال ، مستعينا بالاقتصاد اللغوى في ذلك ، نحو عليك واليك و دونك ، وراءك ، وأمامك ، ومكانك . حيث يرى ان هذه الظروف من متعلقات الافعال ، ولكن كثر استعمالها وحدها؛ لتؤدي الاغراض التي تؤدي بالافعال الى اقصر لفظ

، وأسرع دلالة ، فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلق بها، وهي ليست بأفعال ولا بأسماء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال، التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته، فمكانك بمعنى : اثبت مكانك^(٣٣).

أمّا صيغة (فَعَالٍ) أو ما سماه النحويون اسم الفعل القياسي فيرى الدكتور المخزومي انها صيغة فعلية قياسية في الثلاثي تعطي معنى افعال وهو بدل من صيغة افعال^(٣٤) وعلى هذا فهي تدرس في باب فعل الامر . يقول الدكتور المخزومي مستندا الى وظيفة المفردة وبنيتها معا : " و (فعال) من الابنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (افعل) من طلب ايقاع الفعل فورا ، ولا يدخل التتوين الذي تدرع به البصريون الى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال ، فهي بعيدة كل البعد عن ان تكون اسما، فعزلها من الأفعال القياسية ، وجعلها مما يسمى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه "^(٣٥) وبناء على ما تقدّم فالمخزومي يوزع الاقسام على ابواب اخرى مخرجا اياها من إطار اسماء الأفعال، وتبقى ضمن هذا المفهوم اسماء الأفعال المرتجلة المركبة والجمدة الشاذة ؛ ليدخلها في قسم الأفعال بعد نفي مفهوم (اسم الفعل) .

الاتجاه الثالث: الاتجاه الابتكاري المستند الى الوظيفة: ويمثله الدكتور مصطفى جمال الدين ، و الدكتور تمام حسان ، و الدكتور فاضل الساقى.

إلّا اننا نلاحظ فرقا بين الدكتور مصطفى جمال الدين والآخرين . فهو يعتمد على منهجية الاصوليين، وربما وضعه مع استاذة الدكتور المخزومي اجدر به لولا انه ابتكر قسما اطلق عليه الكناية، وجعل اسم الفعل ضمن هذا القسم ؛ لذا تم تصنيفه ضمن الاتجاه الابتكاري . وقد استند في تصنيفه الى عنصر الوظيفة وليس البنية كما فعل معظم النحويين القدماء، يقول " الكناية وهي (ما يكنى بها عن اسم أو فعل أو وصف) وتدخل فيه : الضمائر، والاشارة ، والموصول ، والاستفهام ، والشرط ، واسماء الأفعال "^(٣٦). لكنه يعالج اقسام اسم الفعل بالطريقة نفسها التي عالج بها استاذة المخزومي تنوعات اسم الفعل، يقول: " اما اسماء الأفعال والاصوات فقد تعرض اليها بعض الاصوليين المتأخرين فنفي ان تكون اسماء الأفعال ،وارجع بعضها الى ما نقلت عنه من مصادر، وظروف ، وجار ومجرور ، مثل (رويدك) و(دونك) و(عليك) وبعضها الى الأفعال ك(نزال) و(دراك) لانه اعتبر ما يأتي على صيغة (فعال) فعل امر حقيقي "^(٣٧) ويرى الدكتور مصطفى جمال الدين ان شرط استقلالية الاسم تُخرج اسماء الأفعال منه؛ لانها مبهمه وهذا شرط وظيفي، ويقتبس مصطلح الكناية مشيرا الى المخزومي للتدليل

على الكنايات التي اضاف اليها اسم الفعل.

أمّا الدكتور تمام حسان فإنه يوجّه نقدا الى اراء القدماء واصفا إياها باللامنهج ويصطلح على اسم الفعل مصطلح الخالفة ، جاعلا اياه ضمن قسم الاخالة الذي جعله قسما من اقسام الكلام السبعة لديه يقول: " خالفة الاحالة ويسميتها النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطا ودون سند من الى المبنى او المعنى الى اسم فعل ماض كهيات واسم فعل مضارع ك وي واسم فعل امر ك صه ^(٣٨) ، ويقول أيضاً:

"على ان هناك صيغا قياسية تأتي على معنى خوالف الإحالة ولا تعد منها مثل نزال ودراك فهي بالنسبة للخوالف اذ تأتي بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتي بمعناه نحو (فندلا زريق المال) فكما اننا لا نعتبر المصدر فعلا حين يؤدي وظيفة الفعل فكذلك لا نعتبر هذه الصيغة القياسية خوالف لأدائها وظيفة الخوالف والأولى بهذه الصيغة القياسية ان تلحق بقسم المصادر من اقسام الكلام ^(٣٩) وبناء على كلامه هذا فان الخالفة لديه ما اصطلح عليه القدماء بالمرتلج ما عدا المصدر .. لكن الدكتور تمام حسان لم يشر الى اسم الفعل المنقول من الظرف والجار والمجرور وقد حذا حذوه في هذا من غير اختلاف الدكتور فاضل الساقى ^(٤٠) .

الخاتمة:

عندما قسم القدماء اقسام الكلام على ثلاثة اقسام، وحاولوا حصر كل ما جادت به اللغة بهذه الثلاثية، وقد عرّفوا كل قسم تعريفا دالا لا يلتبس مع التعريف الآخر بصرف النظر عن نوع التعريف، أي: تلك التعريفات التي تعتمد المعنى او التي تعتمد الوظيفة، أي: انها تعتمد طرفي الاسناد، فمعلوم ان اسم الفعل وفق التعريف الوظيفي لا يعرب الا مسندا، وهو يتماشى مع تعريف الفعل وكذلك وفق التعريف الدلالي او المعنوي نجد اسم الفعل هو ما دل على معنى مقترن بزمن وهو ينطبق ايضا على تعريف اسم الفعل .. اذن ما المشكلة ؟ المشكلة بدأت مع

علامات اسم الفعل لاسيما السماعي انه يأخذ من الفعل علامات ويأخذ من الاسم علامات وبناء على هذا؛ فانه ينبغي ان يحدد اتجاهه لا على اساس التعريف الذي يمنحه الفعلية بل على اساس العلامات التي جيء بها؛ لاسباب تتعلق بالقضايا التعليمية، وحتى مصطلح ابي حيان فقد بني على اساس جعل اسم الفعل مخالفا في علاماته للاسم والفعل وهي مخالفة شكلية وهذا الكلام ينطبق على السماعي اما المنقول وهو الظرف او الجار والمجرور فانه داخل في اطار التوسع الدلالي حيث كان تركيبا يحكي ظرفا او جارا ومجرورا، وقد تم نقل الدلالة لتأخذ معنى يختلف عن المعنى الموضوع وهي ظروف وتراكيب تختزل جمل ذات بنية عميقة فقولهم: (دونك الحقه دونك وامامك انظر امامك واليك خذ اليك وعليك الزم عليك...) وهنا نلاحظ ان ثمة جملاً مؤدّة واخرى محوّلّة بالحذف، و هذا التحول بالحذف لكن مع هذا لاحظت ان اسم الفعل انودج لتطور النظرة النحوية لأقسام الكلام بشكل عام، وللتحول من النظر الى اللغة بوساطة البنية الى التحول نحو اعتماد الوظيفة عنصرا ساندا في الكشف والتحليل، وهذا ما بدا واضحا عند الكوفيين، وابي حيان وأفصح عن نفسه بوضوح عند معظم المحدثين .

الهوامش:

- ١ . الكتاب: ١ / ٢٤١ .
- ٢ . شرح المفصل ٤ : ٢٩ .
- ٣ . ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ : ٦٣٩ .

٤. ينظر : الاصول في النحو : ١/١٤١-١٤٦ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٥ : ٢٢٨٩ ، و المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ : ٦٣٩ ..
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٥ : ٢٢٨٩ .
٦. الكتاب : ١ : ٢٤١ .
٧. المصدر نفسه : ١ : ٢٤٢ .
٨. المصدر نفسه : ١ : ٢٤٢ .
٩. ينظر: شرح المفصل ٤/٢٧-٢٩ و المساعد ٢ : ٦٣٩ .
١٠. ينظر : شرح المفصل ٤ : ٢٥-٣١ و المساعد ٢ : ٦٤١-٦٣٩ .
١١. الكتاب : ١ : ٢٥٠ .
١٢. شرح ابن عقيل : ٢ : ٣٠٥ .
١٣. ينظر : الكتاب : ١ : ٢٤٣ - ٢٥٠ .
١٤. الاصول في النحو : ١ : ١٤١ - ١٤٧ .
١٥. جامع الدروس العربية : ١١٨ .
١٦. ينظر: الكتاب : ١ : ٢٤٣ .
١٧. ينظر: المصدر نفسه : ١ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
١٨. ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ : ٣٠٣ .
١٩. الكتاب : ١ : ٢٤٨ .
٢٠. ينظر : المصدر نفسه : ١ : ٢٤٨ - ٢٤٩ .
٢١. ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٥ : ٢٢٨٩ .
٢٢. ينظر : المصدر نفسه : ٥ : ٢٣٠٤ .
٢٣. المصدر نفسه : ٥ : ٢٢٩٠ .
٢٤. المصدر نفسه : ٥ : ٢٢٨٩ .
٢٥. ينظر: من اسرار اللغة : ٢٨٠ - ٢٩٤ .
٢٦. أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة : ١٢٥ .
٢٧. في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢١٨ .
٢٨. المصدر نفسه : ٢١٩ .
٢٩. ينظر : المصدر نفسه : ٢١٤ - ٢١٧ .
٣٠. المصدر نفسه : ٢١٤ .
٣١. ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥ - ٢١٧ .

٣٢. المصدر نفسه: ٢١٧ .
٣٣. ينظر: المصدر نفسه : ٢٢٠ .
٣٤. المصدر نفسه: ٢٢١ .
٣٥. في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٢ .
٣٦. البحث النحوي عن الأصوليين : ٨٠ .
٣٧. المصدر نفسه: ٧٧.٧٦ .
٣٨. اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ .
٣٩. المصدر نفسه: ١١٧ .
٤٠. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ٢٥٠ - ٢٥٥ .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ابو حيان الاندلسي اثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨ .
- الاصول في النحو ، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١٩٩٦ ، ٣م .
- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور مصطفى الساقى ، مكتبة الخانجي القاهرة د ت ، ١٩٧٧
- البحث النحوي عن الاصوليين : د. مصطفى جمال الدين ، دار الهجر ، ايران ، قم ط٢ ١٤٠٥ هـ .
- جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الكوخ ، قم ط١ ، ٢٠٠٤ .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠ م .
- شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، (د.ت) .

- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة علم واثر ٥ ، العراق أ بغداد، ط٢ ، ٢٠٠٥
- الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبيويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر / دمشق / ط١ / ١٩٨٢م
- من اسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٨ ، ٢٠٠٣م.